

آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية

ترجمان نسيمية (*)

تحت إشراف الدكتور مداح حاج علي

تاريخ قبول المقال: 2019/06/15

تاريخ إرسال المقال: 2019/05/28

ملخص:

يعتبر التقاضي الالكتروني انطلاقة نوعية في مجال العدالة القضائية لما له من أهمية في تبسيط وسرعة إجراءات التقاضي والمساهمة في المعلومات ومنها سهولة الاطلاع عليها وحسن النظر والفصل فيها كل هذا العكس إلتقان عمل المحاكم والقضاء على مشاكل العدالة التقليدية التي تتسم ببطء في الإجراءات وأثقل كاهل المتقاضي في الحصول على حقوقهم الدستورية.

Abstract :

E-litigation is a breakthrough in the field of judicial justice because of its importance in simplifying and speeding up litigation procedures and contributing to information, including easy access to it and good consideration and separation. All this is the opposite of perfecting the work of the courts and eliminating the problems of traditional justice that are slow in the procedures and burdens the applicant On their constitutional rights.

مقدمة:

لقد تولد عن ثروة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات التي أثرت بدرجة كبيرة على عدد من الميادين الاجتماعية والاقتصادية ومن أهمها ظهور التجارة الالكترونية، والحكومة الإلكترونية والتعليم عن بعد وكان من آثارها أيضا التقاضي الإلكتروني الذي كان ضرورة ملحة نتيجة لوجود عدالة بطيئة ومعيبة تتسم بأعباء مالية وعوائق إجرائية تثقل بجاهل التقاضي، وتجعل حقوقهم

(*) ترجمان نسيمية، طالبة دكتوراه السنة الثالثة، تخصص: التجريم في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية ابن

خلدون – تيارت، البريد الإلكتروني: Nassimarb91@gmail.com

مهددة بالضياح بسبب طول الإجراءات تعقدها وتعسف الخصم وسلبية القضاة، وهو ما يشعره في النهاية بالظلم، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة لحل هذه المشاكل والحرص على إتباع آلية التقاضي الإلكتروني ووسائل التقاضي الإلكتروني.

وانطلاقاً من المكانة الهامة والمتميزة التي يحتلها التقاضي الإلكتروني في قطاع العدالة تتجلى إشكالية هذه الدراسة في ما يلي: ما هي الوسائل الناجحة التي يتطلبها مقتضيات التقاضي الإلكتروني في جهاز القضاء؟، ثم ما مفهوم التقاضي الإلكتروني؟ وما هي حقائقه؟ وآليات تطبيقه في الجزائر والتشريعات المقارنة.

وللإجابة على هذه الإشكالية قسم موضوع الدراسة إلى:

المحور الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

المحور الثاني: وسائل التقاضي الإلكتروني.

المحور الثالث: آليات تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر والتشريعات المقارنة.

المحور الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

تطرح بين الفينة والأخرى في مجال الدراسات القانونية، مصطلحات جديدة تعد مشاهدة على منجزات التطور التقني وإبداعات العقل البري، وفي وقتنا الراهن طرح في ميدان العمل القانوني، آخر المصطلحات الحديثة في مجال المعلوماتية وتقنياتها، وهو مصطلح التقاضي الإلكتروني "e- FILING" والذي يشيد الانتباه أول ما يصل إلى السمع باعتباره الوثيقة المتطورة والنقلة السريعة والثورة الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات.¹

أولاً: تعريف التقاضي الإلكتروني

إن فكرة التقاضي الإلكتروني هي نتاج التطور في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذا ظهور مصطلح الإدارة الإلكترونية والتي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص من شكلها

¹ د. خالد مدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، اسكندرية، 2008، ص 15.

الورقي إلى شكلها الالكتروني عبر الانترنت فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الإدارية أو القضائية .

لقد تطرق الفقه إلى إعطاء العديد من التعاريف بتقنية التقاضي الالكتروني ولعل أهم هذه التعاريف "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد به علما بما تم بشأن هذه المستندات.¹

"سلطة بمجموعة متخصصة من القضاة بنظر في الدعوى مباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد على منهج تقنية بكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى الفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول للفصل سريع بالدعاوى وتسهيل على المتقاضين.²

ومن ذلك يمكن القول أنه يقصد بالتقاضي الالكتروني استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل التقاضي، وإن هذه الاستفادة قد تكون جزئية، وهو ما يطلق عليه التقاضي بوسائل الكترونية أو المحكمة بوسائل الكترونية أو المحكمة الافتراضية، وهي تعني الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها الروتيني إلى الشكل الالكتروني عبر الانترنت.³

كما عرفه جانب من الفقه، على أنه الحصول على صور الحماية القضائية، عبر استخدام لوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية.⁴

¹ د. خالد ممدوح إبراهيم، نفس المرجع، ص 14.

² حازم محمد الرعية، التقاضي الالكتروني والمحكمة الالكترونية، دار الثقافة، الأردن، ص 37.

³ د. أحمد هندی، التقاضي الالكتروني، استعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014، ص 17.

⁴ اسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، كلية القانون الجامعة القادسية، العراق، 2014، ص 04.

والواضح من هذه التعاريف، أن التقاضي الإلكتروني يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم المستندات القانونية من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالقضية والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة، ويسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فعالية كما يوفر هذا النظام إمكانية استلام المستندات في أي وقت يومياً حتى في أيام الإجازات والعطلات الرسمية.

وعليه يمكننا أن نعرف التقاضي الإلكتروني كآلي: "استخدام وسائل تقنية الاتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى في الفصل في المنازعات القضائية عن بعد".

ثانياً: خصائص التقاضي الإلكتروني

يتميز التقاضي الإلكتروني بعدد من الخصائص التي يختلف بها عن التقاضي بالطرق التقليدية، والذي يعتمد بشكل أساسي على شبكات لاتصال والمعلومات ويسكن أن نجدد أهم الخصائص الرئيسية الميز له وهي على النحو التالي:

أ- اختفاء الوثائق الورقية وظهور الوثائق الإلكترونية:

تتميز إجراءات والمراسلات بعدم وجود أية وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملات إذ أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي تتم الكترونياً دون استخدام أي أوراق وهو ما يتفق مع الفرض من التقاضي عبر الانترنت وهو خلق مجتمع المعاملات اللاورقية.¹

2- التخفيض من عملية تداول وتخزين الملفات الورقية لدعوى في المحاكم بما يترتب عليه من رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف.

3- قلة فقد الملفات وارتفاع مستوى أمن السجلات المحكمة حيث أن الوثائق الإلكترونية أكثر مصداقية وأسهل في اكتشاف أي تغيير أي تحويل فيها إلى جانب سهولة الاطلاع عليها.

ب- تسليم المستندات والعروض الكترونياً عبر شبكة الاتصال: اصطلح على تسليم الوثائق الكترونياً عبر الانترنت وتنزيل البرامج أو البيانات عبر الانترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالمعمل بحيث يمكن نقل

¹ خالد ممدوح، المرجع السابق، ص 96.

الوثائق على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي وهو عكس التحميل عن بعد وهي عملية إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر آخر.¹

ج- استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي:

يعد استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني على اعتبار أن هذا الأخير لا يختلف من حيث الموضوع أو الأطراف عن التقاضي التقليدي ولكنه يختلف فقط من حيث طريقة تنفيذه وكونه يتم باستخدام وسائط الكترونية والوسيط الإلكتروني بين طرفي التقاضي هو "جهاز كمبيوتر" والمتصل بشبكة الاتصالات الدولية أو شبكة اتصال خارجي التي تقوم بنقل التغيير عن الإرادة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني للأطراف النزاع.²

د- السرعة في إنجاز إجراءات التقاضي:

تساهم عملية التقاضي عبر بكة الانترنت بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بين الطرفين على وجه السرعة إذ تتم عملية إرسال واستلام المستندات والمذكرات دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة وفي ذلك توفير للوقت والجهد والمال.³

هـ- من حيث سداد مصاريف الدعوى:

مع تطور التكنولوجيا ظهرت وسائل متطورة كأسلوب مبتكر لسداد المدفوعات والتي تتمثل في الدفع الإلكتروني "electronic payment" محل النقود العادية، وتتضمن وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في التجارة الإلكترونية غدة وسائل منها البطاقات البنكية، الأوراق التجارية الإلكترونية، النقود الإلكترونية، الشيك الإلكتروني.⁴

¹ عصماني ليلي، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لا نجاح الخطط التنموية، كلية العلوم السياسية، جامعة وهران 2، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر، فيفري 2016، ص 217.

² د. ليلي عصماني، مرجع سابق، ص 218.

³ د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 45.

⁴ د. أحمد هندی، مرجع سابق، ص 28.

إثبات إجراءات التقاضي الكترونيا:

بقصد بالإثبات الالكتروني القواعد التي تحكم استخدام الوسائل الالكترونية في إنشاء رسالة البيانات والسجل الالكتروني أو التوقيع الالكتروني فالتقاضي الالكتروني يتم إثباته عبر المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني، فالمستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التقاعد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتهما القانونية، والتوقيع الالكتروني هو الذي يضيحي حجية على هذا المستند.

6-جودة الخدمات المقدمة لجمهور المتقاضين: يحقق التقاضي الالكتروني مميزات عديدة منها التقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين وتخفيض مساحة أماكن تخزين الملفات في المحاكم، ورفع فاعلية دورة العمل وإطلاع أفضل للجمهور وإمكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم.¹

ثانيا: الخصومة القضائية الالكترونية وإجراءاتها

لا تختلف الخصومة القضائية التقليدية عن الالكترونية إلا من حيث الوسيلة المستخدمة فالخصومة التقليدية تتم بواسطة محررات ومستندات ورقية أما الخصومة الالكترونية فتتم بواسطة محررات الكترونية، كما في الخصومة التقليدية تستلزم توافر عناصر معينة وهي كالآتي:

- 1- أن يكون هناك مدع يرفعها للقضاء وأن يتبع إجراءات معينة حددها القانون
- 2- وجود حق معتدى عليه "موضوع الخصومة
- 3- أن يكون لخصومة سبب وسند قانوني.

فالخصومة القضائية الالكترونية يتم برفع دعوى تسمى دعوة الالكترونية.

¹ نفس المرجع، ص 29.

أ-تعريف الدعوى الالكترونية:

يعف البعض الدعوى القضائية بأنها سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير موضوعي أو حمايته، بينما يذهب البعض إلى أن الدعوى القضائية هي الحق الموضوعي في حد ذاته بينما يذهب البعض الآخر إلى تعريفها بأنها حق من الحقوق الإجرائية والحق الإجرائي هو عبارة عن سلطة أو مكنة أو قدرة يمنحها القانون للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته ولكن تتم عبر وسائط الكترونية ومن خلال شبكة الانترنت.

ب-إجراءات رفع الدعوى الكترونية:

يعد رفع الدعوى الكترونيا من أهم الأعمال الالكترونية وقد تم تطوير هذه الآلية عن بعد في أماكن مختلفة ومنها المحاكم الفدرالية الأمريكية وهناك تطورات متشابهة في كل من سنغافورة، نيوزلندا، فلندا وكندا.

وفي أي دولة تفكر في هذا الآتي لابد من مجابهة العيد من التحديات الاجتماعية والسلوكية والتكنولوجية التي تواجه التطبيق الكسل لرفع القضايا عن بعد، ولعل هذا ما يدفعنا إلى التعرض لبيان الخطوات القانونية والفنية برفع الدعوى الكترونية وذلك على النحو التالي:¹

اسم مدعى عليه ولقبه ومهنته ووظيفته وموطنه فإن لم يكن له موطنه معلوما فآخر موطن كان له تاريخ تقديم لصحيفة، والمحكمة المرفوع أمامها الدعوى، ووقائع الدعوى وطلبات المدعي وأسانيدها.

وإذا ما قدمت الصحيفة مشتملة على هذه البيانات يقوم الكاتب بقيدها في السجل الالكتروني وفي المخصص لقيد صحف الدعوى، وذلك بعد رفع الرسوم المقرر قانونا وإعفاء منها وصور من الصحيفة بقدر عدد المدعي عليهم فضلا عن مذكرة شارحة لدعوى وصور منها التي تكون بالطبع محررات الكترونية.²

ثم يقوم المدعي بتوكيل محامي لدفاع عنه بشكل الكتروني عن طريق الربط الالكتروني بعد أخذ بيانات لازمة المطلوبة والتأكد من هوية عن طريق الربط الالكتروني مع مديرية الأحوال المدنية المختصة ويطلب

¹ د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 24.

² نفس المرجع، ص 23.

منه إدخال رقمه الكودي الذي يحصل عليه في نطاق مشروع الحكومة الالكترونية وتفعيل قانون التوقيع الالكتروني وبعدها يقوم الحاسوب الرقمي من التأكد من الهوية ويسمح له بالدخول ويفتح له قائمة الاختيار (المحكمة المختصة مدنية كانت أو جزئية).

رفع الدعوى الالكترونية:

ترفع الخصومة الالكترونية أمام القضاء، كما هو الحال في الوضع التقليدي كموجب ورقة من أوراق المرافعات تسمى صحيفة الدعوى، إلا أن الخصومة الالكترونية تكون صحيفة الدعوى فيها محررة على مستند الكتروني، وترسل عبر شبكة الانترنت.

-الشروط الفنية لرفع الدعوى الالكترونية:

إن رفع الدعوى الكترونيا يتطلب توفر مجموعة من الوسائل الفنية والتقنية وهي على النحو التالي:

- ترفع الدعوى الالكترونية من خلال الانترنت بر نظام إرسال بقبول المستندات الالكترونية.
- يتم قبول مستندات القضية عبر نافذة الكترونية ويتم تخزينها على دعائم الكترونية وكذا إحلال نظام التصديق الالكتروني محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات من أجل قيام المتقاضي برفع الدعوى الكترونيا فن ذلك يستلزم وجود جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الانترنت.
- وأن يوحد على جهاز الكمبيوتر برامج لمواقع الالكترونية مثل برنامج نيت سكيب برنامج اكسبلور explorer، وبرنامج قراءة الملفات ادوب ريدر adobe reader وبرنامج يتف tiff.
- شبكة الانترنت داخلية من خلال ربط جميع الأقسام والوحدات وقاعة المحكمة مما يتيح لكل وحدة على الشبكة الاستفادة من البيانات والمعلومات المتوفرة بالشبكة.
- شبكة الانترنت العالمية، هي عبارة عن مجموعة من وسائل ربط متنوعة كأسلاك برامج الاتصال السلكية أو الأقمار الصناعية، وتجري تبادل الملفات بأنواعها عن طريق البريد الالكتروني.¹

¹ ستار محمود دودين، الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الأنترنت، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

المحور الثاني: وسائل التقاضي الالكتروني

تدور فكرة التقاضي الالكتروني حول استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في التقاضي سواء في إيداع الأوراق والملفات أو تخزينها أو الاطلاع عليها أو الإعلان أو سداد المصاريف وكذلك الإثبات الالكتروني¹.

فأطراف المتعاملة في مجال التقاضي الالكتروني تحتاج إلى وسائل تمكنهم من إتمام تلك الإجراءات.

أولاً: الوسائل القانونية في التقاضي

من أهم الوسائل التي تساهم في عملية التقاضي الالكتروني، نجد التشريع والذي يعني وجود مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة الصادرة من سلطة مختصة وتكون ملزمة بحيث تكون ملائمة بحالة التقدم التقني العلمي، من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة لتطبيق إجراءات التقاضي الكترونياً وعبر شبكة الاتصال الدولية.

تم ذلك بطريقتين الأولى في استبعاد القواعد التقليدية وإصدار قانون جدي ينظم تلك القواعد، والثانية تطويع وتطوير ما هو قائم من قواعد اختصاص تقليدية واختيار ما يصلح لتطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني، لذلك لابد من إعادة النظر في القوانين النافذة لكل دول العلم وتدل أهم هذه الوسائل نجد:

1-القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (51-162، في 16-12-1996) القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة لقانون التجاري الدولي، وورد في ديباجة القانون النموذجي "إن تؤمن بأن اعتماد اللجنة للقانون لنموذجي بشأن التجارة الالكترونية سيساعد على نحو هام جميع الدول في تعزيز تشريعاتها التي تنظم استخدام بدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات، حيث جاء في المادة 3 منه "يراد بمصطلح رسالة البيانات المعلومات التي يتم إنتاجها أو إرسالها أو استلامها بوسائل الكترونية وفي ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل بيانات الالكترونية" أو البريد الالكتروني².

¹ د. أحمد هندي، مرجع سابق، ص 22.

² القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية، 2001.

2- القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (56-80) في 2001/12/12 القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ورد في ديباجة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي بأن تولي ما تقوم بسن وقوانينها أو تنقيحها وذلك بالنظر إلى توحيد القوانين الواجب التطبيق على يد بدائل الأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وتوثيقها، فقد جاء م (2-ج) منه: "رسالة البيانات بأنها تعني معلومات يتم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها" بوسائل الكترونية أو ضوئية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التبادل الإلكتروني في البيانات أو البريد الإلكتروني أو التلكس.¹

3- المحكمة الجنائية الدولية: أجازت المحكمة الجنائية الدولية بموجب م 68 فقرة ثانية من نظام روما الأساسي م 2/28 واستثناء من مبدأ علنية الجلسات المنصوص عليها في م 47 تقوم المحكمة حماية المحني عليه الشهود والمتهم بإجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية أو السماح بتقديم الأدلة بوسائل الكترونية خاصة.

ثانيا: الوسائل التقنية لتقاضي الإلكتروني:

1-البريد الإلكتروني: يعد البريد الإلكتروني من أهم الوسائل الحديثة التي تستخدم في التقاضي الإلكتروني من أهم، وهو عبارة عن خط مقترح على كل أنحاء العالم يستطيع الفرد من خلاله إرسال واستقبال كل ما يريد من رسائل بالكتابة أو الصوت أو الصورة بإضافة لا.... العديد من الخيارات المتعلقة بهذه المراسلات كإمكانية حفظها أو تحريرها وطباعتها، وغير ذلك تلك الرسائل التي تستخدم في مجال التقاضي الإلكتروني بتلقي وإرسال التبليغات القضائية، الأحكام، ملفات الدعاوى، العرائض، التي يمكن أن يرسلها الأطراف إلى محاميهم.²

2-التقاضي بواسطته التبادل الإلكتروني للبيانات: أدركت العيد من المؤسسات التي تعمل في مجال المعاملات الإلكترونية في منتصف التسعينات من القرن العشرين، أنه لابد من وجود وسيلة تساعد على تشريع نقل البيانات والمعلومات وتقليص الاستخدام المفرط للورق وتخفيض النفقات الباهظة للاتصالات وقد سهى هذا المعيار بنظام تبادل البيانات الكترونيا والذي يعني مجموعة من المعايير المستخدمة في

¹ د. أحمد هندي، مرجع سابق ص 29.

² د. يوسف سيد عوض، خصوصيات القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، لسانة دكتوراه عين شمس، 2012، ص 218-219.

تبادل معلومات المعاملات الإلكترونية بين أجهزة الكمبيوتر، فقد عرف قانون الأونسترال النموذجي التجارة الإلكترونية الفقرة الثانية من المادة تبادل البيانات الإلكترونية بأنه "نقل المعلومات الكترونيا من كمبيوتر إلى كمبيوتر آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات".

كما عرف نظام التبادل الإلكتروني لبيانات أيضا بأنه إرسال بيانات المعاملات التجارية والإدارية من جهاز كمبيوتر إلى آخر باستعمال نموذج معد سلفا لنقل تلك المعلومات.¹

ثالثا: الوسائل التأهيلية في التقاضي الإلكتروني

يتوجب لتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني من خلال الهيئة القضائية الافتراضية وجود ثلاث وسائل تأهيلية أساسية تتمثل فيما يلي:

1-قضاة متخصصون في مجال القضاء الإلكتروني: ويصطلح على تسميتهم بقضاة المعلومات، وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظامين، يباشرون المحاكمات من خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الإلكترونية والتي لها موقع الكتروني على الأنترنت فضمن نظام قضائي يمكن أن نطلق عليه دائرة المعلوماتية القضائية²، ويأشر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، وتدوينها في ملف الدعوى الإلكترونية ويتحقق هذا من خلال دورات مكثفة في علوم الحاسوب وبرامج المواقع الإلكترونية.

2-كتاب ضبط المواقع الإلكترونية: إلى جانب القضاة نجد موظفين آخرين يتمثلون في مجموعة من الحقوقيين والمتخصصون أيضا بتقنيات والبرمجيات وتصميم وإدارة المواقع الإلكترونية ويمارسون مهام في العمل القضائي نذكر منها:

- تسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما تتضمنه من أدلة الإثبات
- تجهيز جداول مواعيد الجلسات
- استقاء الرسوم الكترونيا بإحدى وسائل الإلكتروني
- الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات
- متابعة الدعاوى وعرض الجلسات.

¹ د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 145.

² د. حازم محمد الشرعة، مرجع سابق، ص 62.

3-المحامي المعلوماتي: إن مصطلح المحامي المعلوماتي يطلق على المحامي الذي تحقق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الإلكترونية، حيث يستلزم المر معرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال، وتصميم البرامج والواقع الإلكترونية، مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية، من خلال مزود الخدمة في مكان المحامين الخاصة لتمكنهم من أداء واجباتهم بكل الذي يؤدي فيه المحامي رسالة القضاء بشفافية وبمهنية.¹

المحور الثالث: آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر والدول المقارنة

تعرض في هذا المحور لتجارب الدول المختلفة وما فعلته في سبيل تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في الدعاوى وعلى هذا الأساس سوف تقسم هذا المحور إلى:

أولاً: تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الأنظمة القضائية الأجنبية

سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى التجارب الناجحة والتميزة للدول الأجنبية في التقاضي الإلكتروني كما في الو.م.أ البرازيل.

1-الولايات المتحدة الأمريكية: لقد كرس قانون المرافعات الأمريكي الاستفادة من الوسائل الإلكترونية الحديثة في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم وسائر المستندات الحديثة، ولم يتعرض القانون الفدرالي، للإعلان الإلكتروني من خلال البريد الإلكتروني لاستخدام الوسائل الحديثة في تيسير إجراءات التقاضي كسداد الرسوم والمصروفات الكترونياً وإيداع الملفات وتبادل المستندات الكترونياً فنجد كل ولاية تختلف في تنظيمها لإجراءات التقاضي الإلكتروني عن غيرها من الولايات، لكنهم يتفقون جميعاً على الأخذ بالوسائل الإلكترونية في التقاضي وبعضها يتوسع في هذا النظام ويجعله شاملاً لإيداع الملف الكترونياً وتخزينه وحفظه الكترونياً والاطلاع عليه عبر موقع المحكمة والتبادل المعلوماتي.²

2-البرازيل: يقوم النموذج البرازيلي في تطبيق التقاضي الإلكتروني على استخدام برنامج حاسوبي تعتمد على الذكاء الاصطناعي يسمى بالتقاضي الإلكتروني يوجد هذا البرنامج على جهاز حاسوب محمول

¹ د. محمد ألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمألوف، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس للإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، دبي، دولة الإمارات المتحدة، 2007، ص 19.

² د. أحمد هندی، المرجع سابق، ص 52.

يحمله قاض متجول الهدف منه سرعة المساعدة في تقييم شهادة وتدقيق الأدلة بطريقة علمية في مكان وقوع الجريمة، ويعد هذا البرنامج جزءا من خطة يطلق عليها (العدالة على عجلات).

3-بلجيا: أجاز القانون البلجيكي الإعلان الالكتروني وهو أهم وسائل التقاضي الالكتروني، وإن كان اشترط لذلك قبول الخصم وإبداءه لعنوانه الالكتروني في إدارة المحكمة، ونظم إنشاء وصلاحيات وتخزين العناوين القضائية الالكترونية، كما يلاحظ إن الإعلان عبر العنوان القضائي الالكتروني يتم بإشراف المحضرين، وأنه لضمان إرسال الأوراق القضائية بالرسائل الالكترونية، يجب على المرسل إخطار المحضر بأنه أرسل الورقة القضائية إلى المرسل إليه، وهذه جمعا ضمانات لدقة الإعلان الالكتروني وسلامته.¹

4-اسبانيا: استخدام المشرع الاسباني تقنية الاتصال الالكتروني والبريد الالكتروني الطعون وتقديم الأوراق القضائية إلى المحكمة من الخصوم أو لإعلان الخصوم بقرارات وأحكام المحاكم ابتداء من سنة 204 والحفاظ الالكتروني لهذه الملفات مع إمكانية الخصوم الاطلاع على موقع المحكمة والإعلان الالكتروني، والإثبات الالكتروني وذلك في إجراءات التقاضي المدنية والجنائية سواء في رفع الدعاوى وتقديم الأوراق من الخصوم إلى المحكمة الطعون.²

ثانيا: تطبيقات التقاضي الالكتروني في الأنظمة القضائية العربية

ما تزال الدول العربية في بداية الطريق مع التقاضي الالكتروني وإن معظمها يخطو خطوات بطيئة ومتعثرة في هذا المجال والسبب في ذلك يرجع إلى الخوف من عواقب هذه التقنية الحديثة أو عدم قبول أعضاء السلطة القضائية بفعالية هذه الخدمات أو قلة الكفاءات الملمة ببرامج الحاسوب الدالي لأجهزة القضائية لتلك الدول، وسوف نتطرق في هذه الدراسة إلى أكثر دولتين طورت إجراءات التقاضي الالكتروني لديهما هما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلا أنه من الضروري أن نخرج ابتداء على تجارب الدول العربية وهي كالآتي

¹ د. حسين إبراهيم خليل، الإعلام القضائي عن طريق البريد الالكتروني بين النظرية والتطبيق، 2014، ص 67-69.

² محمد سعيد عبد الرحمن، تسيير إجراءات التقاضي في المواد المدنية والتجارية والمواد الأحوال الشخصية مستلزماته ومظاهره، 2013، ص 137-138.

1-الإمارات العربية المتحدة: مع بداية عام 2013 بداية الإمارات حملة تحت شعار المحكمة الذكية، خصصت لها مليارات الدولارات تقوم على محاور أربعة رئيسية تتمثل في نظام القاضي الذكي، نظام المحامي الذكي النظام التسجيل الذكي، نظام كاتب العدل، بإضافة إلى نظام الدفع الذكي.

أما في إمارة دبي تم وضع نظام الكتروني لنيابة العامة فلمقدم الشكوى أن يسجل شكواه من خلال موقع النيابة العامة على شبكة الانترنت ويتم إشعاره بطريقة الكترونية تسهيلا واختصارا للوقت عن طريق البريد الالكتروني والفاكس والرسائل القصيرة وتصنيف لكل القضايا المنظورة.¹

2-المملكة العربية السعودية: تعتبر محكمة جدة أو محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الالكتروني باستخدام النظام الشامل ابتداء من تسجيل الدعوى القضائية وإجراء التبليغ الالكتروني وانتهاء بإصدار الحكم القضائي وتقوم المحكمة واستلام عريضة الدعوى من خلال دخول المدعي إلى موقع المحكمة لتسجيلها الكترونيا ثم تتابع سير إجراءات التقاضي في المحكمة الكترونيا وتنتهي بإصدار الحكم في آخر جلسة وفي مجال القضاء الإداري فقد تم إطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم التي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية والتي منها نافذة المعرفة وهي عبارة عن قاعدة البيانات تحتوي على الأنظمة واللوائح والقرارات المنظورة والاستفادة منها أثناء الترافع الالكتروني وربطها بالسوابق القضائية والمبادئ التي استقر عليها قضاء الديوان.

3-المغرب: أنشأت وزارة العدل المغربية موقعها الالكتروني www.justice.gov.mo ويتضمن ثلاث بوابات، بوابة التقاضي الالكتروني ويمكن من خلالها الولوج إلى التنظيم القضائي في المغرب والتعرف إليه والدخول إلى موقع اي محكمة في مدينة مغربية والتعرف على معلومات خاصة بها، كما يمكن الحصول على خدمات الكترونية قانونية كالاطلاع على معلومات تخص ملفا معينيا والاطلاع على جدول الجلسات حسب التاريخ المحدد، وكذلك الاطلاع على لائحة القضاء ولائحة الخبراء، فإن هذا الموقع يوفر للمتقاضين والمحامين الحصول على المعلومات المطلوبة في أقل وقت ممكن طيلة أيام الأسبوع وفي أي منطقة في العالم غير شبكة الانترنت.

¹ د. يوسف سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، رسالة دكتوراه، عين شمس، 2012، ص 218-219.

ثالثا: الأساس القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر

بالرجوع إلى المنظومة التشريعية الداخلية للجزائر نجد جملة من القوانين التي تطرقت إلى فكرة عصرنه المرافق العمومية، وخاصة الموافق السيادية لدولة وذلك باستعمال عمل تقنيات تكنولوجيا الإعلام أو الاتصال الحديثة وفي السياق تم إصدار ترسانة من القوانين تضمن على الخصوص.

قانون 03-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 والمتعلق بعصرنه العدالة.

قانون 02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.¹

قانون 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقع والتصديق الالكتروني

قانون 03-16 المؤرخ في 19 جوان 2019 المتعلق بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص.

تلاها إنشاء عدة أجهزة وهيكل تتمثل على الخصوص في المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل، و النظام الآلي لاستخدام آليات المحادثة المرئية عن بعد.

1- المحاكمة عن بعد كآلية لتطبيق التقاضي الالكتروني في الجزائر

أدى التطور في خدمة العدالة الجزائية إلى ظهور ما يسمى بالجلسات الالكترونية، فبصدور القانون رقم 03-15 والمتعلق بعصرنه العدالة، تعد خطوة إيجابية للجزائر مقارنة بالدول العربية الأخرى التي لا تزال رهينة للوسائل التقليدية عملية التقاضي، ولقد احتوى هذا القانون على 16 مادة حيث تطرق إلى فكرة التقاضي الالكتروني وفي النحو التالي:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل
- إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية
- استعمال تقنية المحادثات المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

¹ الأمر رقم 02-15 المتضمن الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم بالأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، العدد 40، ص 28.

2- شروط اللجوء إلى هذا الإجراء:

- إذا استدعى ذلك حسن سير العدالة وهو معيار شاسع حيث يقتضي حسن سير العدالة عدم تحويل المحبوس من مؤسسة عقابية إلى مؤسسة عقابية أخرى لمثوله أمام المحكمة نظر لتكاليف وتطوره التنقل.
 - موافقة النيابة العامة والمتهم المحبوس في حالة المحاكمة عن بعد.
 - إن تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وأن ترفق بملف الإجراءات.
 - ضمان سرية الإرسال وأمانته.
 - إن تدون التصريحات كاملة حرفية على محضر بوقعه القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط.
- وهنا تجدر الإشارة إلا أنه وبالرغم من توافر دواعي اللجوء إلى هذه التقنية فإن الأمر يظل مرتبطا بالسلطة التقديرية للقاضي إن شاء لجا إليها وإن أبى استعمل الوسائل وإجراءات التقليدية.
- فنجذ 9 م من ق 03/15 والمتعلق بعصنة العدالة نصت بتصريح العبارة أن الجزائر اعتمدت فعليا على فكرة التقاضي الإلكتروني من خلال التبليغ وإرسال المحررات القضائية بالطريق الإلكتروني.¹
- م. 14 من نصت على إذا استدعى بعهد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد.
- أما أحكام المادة 15 فقد حددت نطاق استخدام هذه التقنية حيث جاء فيها يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة عن بعد في استجواب وسماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة اشخاص يمكن لجبهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء ويمكن جبهة الحكم أن تنظر في قضايا الجنب أن تلجا إلى نفس الآلية لتلقي التصريحات منهم محبوس إذ وافق المعني والنيابة العامة.
- وأخير المادة 16 والتي حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني ووردت على النحو التالي من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي بخاتمة حضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط.

¹ المادة 9 من قانون 03-15 الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015 المتعلق بعصنة قطاع العدالة.

كما نجد أن الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية في فصل السادس في حماية الشهود والخبراء والقضايا من الباب الثاني في التحقيقات تحت عنوان مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق، حيث نص 65 مكرر 27، يجوز بجهة الحكم تلقائيا أو يطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته".
وعليه نلاحظ أن المشرع الجزائري أحدث نقلة نوعية، من خلال تبني فكرة التقاضي الإلكتروني في منظومته القانونية.

3- بعض تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الجزائر

بلغ عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من انطلاقة 153 محاكمة.
وتم استخدام هذه التقنية في ربط المحاضرات الملقاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة بباقي المجالس والمحاكم القضائية وكذا في اللقاءات الدورية بين رؤساء المجالس والغرف والنواب العامون.
وعقدت أول محاكمة عن بعد (دولية) بتاريخ 11 يوليو 2016 بين مجلس قضاء المسيلة ومجلس نانثير بفرنسا.¹

الخاتمة:

تهدف سلسلة الاصطلاحات العميقة التي شهدتها قطاع العدالة إلى الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتتمثل الأهداف الأساسية لها في بسط الإجراءات وتقريب العدالة من المواطن والاستغناء عن الدعائم الورقية واستبدالها بالوسائل الإلكترونية وكذا ربح الوقت وترشيد النفقات والاستغناء من خلال تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني الذي احتل مكانة مرموقة في التطوير القضائي وكان محل دراستنا في هذا البحث والذي أسفر على العديد من النتائج وتمخض عنها مجموعة من الافتراضات.

¹<http://www.pocketlaurs.blogspot.com>

أولاً: النتائج

- إن مصطلح التقاضي الإلكتروني يعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة حيث أنه لم يظهر إلا قبل سنوات بعد انتشار مصطلح الحكومة الإلكترونية وهو عبارة تنظيم تقني معلوماتي ثنائي الوجود بين شبكة الربط الدولية بإضافة إلى مبنى الجهاز القضائي المعنى.

- يتميز التقاضي الإلكتروني بعدة خصائص، وهو إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية.
- ويتم إرسال المستندات والعرائض والوثائق عبر شبكة الاتصال، واستخدام الوسيط الإلكتروني لتنفيذ إجراءات التقاضي وحلول وسائل الدفع الإلكتروني محل الدفع النقدي العادي، وإثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.
إن التقاضي الإلكتروني يتطلب جملة من الوسائل منها:

- القانونية: سواء كانت المنظومة الدولية الإقليمية، الداخلية على حد سواء.
- تقنية: وهي لا تقل أهمية عن الأولى وتتمثل في شبكة الانترنت ودعائمه.
- وسائل تأهيلية، تتمثل في الطاقم البشري الافتراضي القضاء والمحامون، كتاب الضبط إلى جانب الأكفاء في عالم المعلوماتية مثل مهندسين وتقنيين.
- حضت آلية التقاضي الإلكتروني باهتمام الأنظمة القضائية لمختلف التشريعات الأجنبية والعربية.
- تطبيق هذه التقنية جاءت بخطى متتالية على الرغم من أنها نقلة نوعية في العالم العربي تستند إلى أسس قانونية دولية ووطنية.

ثانياً: الاقتراحات

- من أجل تطبيق التقاضي الإلكتروني والنهوض بمجال القضاء لابد من قيام إصلاح تشريعي يمثل النواة الأولى لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.
- دراسة التجارب السابقة للدول التي طبقت نظام التقاضي الإلكتروني ونأخذ بما أنتجته هذه الدول من تطبيقاتها لهذا النظام بطريقة تدريجية وعلمية مع توفير عوامل الأمان الفنية والقانونية.

- إصلاح المنظومة التشريعية وتوحيدها إذ نجد نوعا من الإجحاف في التقنين الجزائري، إذ تضمن القانون 03-15 ستة عشر مادة فقط، ولم يحدث تعديلا على قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كإدخال فصل كامل حول التقاضي الإلكتروني.
- العمل على إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني لكل العاملين في مجال القضاء من قضاة، محامين، أمناء ضبط، فنيين لمواكبة أي تطور في مجال التقنية العلمية وتحقيق حماية أكبر لدعوى إلكترونية من خطر الاختراق الواقعة في مجال التقاضي الإلكتروني لتحقيق حماية جنائية أكبر.

قائمة المراجع:

1. د. خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
2. د. حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن.
3. د. أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014.
4. د. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014.
5. د. عصماني ليلي، نظام التقاضي الإلكتروني، آلية لإنجاح الخطط التنموية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، مجلة المفكر، عدد ثالث عشر، فيفري 2016-2017.
- 6- د. أحمد نايل نبيل عمر، الحماية الجنائية للمحل الإلكتروني، في الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة، 2012.
- 7- د. محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
- 8- سيتار محمود دودين، الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 9- يوسف سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، رسالة دكتوراه، عين شمس، 2012.
- 10- عبد الهادي فوزي عوض، الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني.
- 11- محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، دبي، دولة الإمارات المتحدة، 9-12 ديسمبر 2007.
- 12- حسين إبراهيم خليل، الإعلان القضائي عن طريق البريد الإلكتروني في النظرية والتطبيق، 2014.
- 13- محمد سعيد عبد الرحمن، تسيير إجراءات التقاضي في المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية "مستلزماته ومظاهره"، 2013.
- 14- يوسف سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، رسالة دكتوراه، عين شمس، 2012.

المجلد: الخامس	العدد: الثاني	السنة: جوان / 2019 م / شوال 1440 هـ	ص: 121 - 140
ترجمان نسيم، تحت إشراف الدكتور. مداح حاج علي، مقال بعنوان: " آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية"			
15-	الأمر رقم 02/15 والمتضمن الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 155-66 المؤرخ في 8 جوان 1966، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، العدد 40.		
16-	القانون رقم 03-15 المتعلق بعصنة العدالة، المؤرخ في أول نوفمبر 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015، عدد 06،.		
17-	م 9 من ق 03-15 الصادر بتاريخ 10 فيفري والمتعلق .عصنة قطاع العدالة.		
18-	د. يزيد بوحليط، الجرائم الالكترونية والوقاية منها في القانون الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019.		
19-	عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي النموذجي، ط1، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى، 2007.		
20-	د. أرشف عبد القادر قنديل، الإثبات الجنائي في الجريمة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.		